آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة الحادية عشرة : العدد الرابع والأربعون - ذو القعدة ١٤٢٤ هـ - ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٣ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهماً
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

الإفتتاحية

■ الحدث والفكر التائه بين تأويلات المحللين وحقيقة المدبّرين

مدير التحرير ٤

المقالات

■ الحنيفية ديانة إبراهيم عليه السلام

الأستاذ / عبد اللطيف زكي أبو هاشم ٦

■ الإعجاز القرآنـي ونظرية النظـم

الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضّامن ٣٢

■ مناهج التأليف النحوي – عرض ومناقشة

د. غانم قدوري الحمد ٤١

■ أسلوبية الإيجاز في الخطاب العربي

أ. د. بو جمعة جمي ٥٧

■ سامراء – أصالة العمارة وخزانة للتراث والثقافـة

الأستاذ الدكتور/ مالك إبراهيم صالح ٨٠

■ دار المكتبات الوقفية الإسـلامية بحلب

الدكتور/ علاء الدين محمود زعتري ١٠٠

■ دراسة تحقيقية لمؤلفات بيروسس

المؤرخ البابلي

الدكتورة/ ابتهال عادل الطائي ١٢٠

المقالات العلمية

■ صناعات في التراث الإسلامي

الدكتورة/ حنان إبراهيم قرقوتي ١٣٦

■ بيت الحكمة العباسي وأثره في تصنيع آلات الرصد الأنموذج – الاسطرلاب

الأستاذ الدكتور/ صلاح حسين العبيدي ١٦٤

تحقيق المخطوطات

■ كتاب : الظفر والخلاص

أ. عبد الواحد جهداني ١٨٣

مناهج التأليف النحوي

عرض ومناقشة

د. غانم قدوري الحمد
جامعة تكريت – العراق

الحمد للهِ، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى، أما بعد،

فإن المكتبة العربية تضم مئات الكتب في علم النحو، منها ما هو مؤلف في موضوعاتٍ عامَّةٍ، ومنها ما هو مؤلف في موضوعات خاصةٍ.

لكن الدارس لا يكاد يجد كتابين من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات ، اللهم إلاَّ أن يكونا شرحين لكتاب واحد.

وعلى الرغم من ذلك التباين في ترتيب الموضوعات إلاّ أنّ المتأمل يمكن أن يصنف تلك الكتب في مجموعات بحسب المنهج العام لترتيب موضوعاتها، فمنها ما هو مرتب استنادًا إلى نوع الكلمة، فهناك أبواب لموضوعات الأسماء، ثم موضوعات الأفعال، ثم موضوعات الحروف، ومنها ما هو مرتب بحسب نوع الحركة الإعرابية فتخصص أبوابًا للمرفوعات، وأبوابًا للمنصوبات، وأخرى للمجرورات . ومنها ما هو مرتب بناءً على الوظيفة النحوية لمكونات الجملة العربية، فتتوزع الموضوعات على أبوابٍ لجملة المبتدأ والخبر وفروعها، وأبواب للجملة الفعلية ولواحقها، ثم أبواب لمكملات الجملة الاسمية والفعلية.

وانعكس صدى تلك المناهج على الدراسات النحوية المعاصرة، فلم تتبع طريقة واحدة في ترتيب الموضوعات، ويلمح الناظر في بحوث الدراسات العليا في جامعاتنا غلبة المنهج الشكلي المبني على نوع العلامة الإعرابية، أو نوع الكلمة، على المنهج الوظيفي للكلمة في الجملة العربية.

ولا شك في أن سلامة المنهج وملاءمته لموضوع الدراسة أحد مقومات وصف الظاهرة اللغوية وصفًا صحيحًا، وأحد أسباب وضع القاعدة النحوية، التي تعبر عن تلك الظاهرة بشكل واضح ودقيق، وعكس ذلك اضطراب المنهج، فإنه لن يؤدي إلا نتائج قاصرة عن التعبير عن حقائق اللغة، وعاجزة عن تيسير فهمها أو تعلمها.

إن ذلك التباين في مناهج التأليف في النحو العربي يقود الدارسين إلى التساؤل عن سر ذلك

التباين ودلالته، وهل هو دليل على حيوية تلك المناهج وأصالتها المعبرة عن أصالة الفكر لدى النحاة، أو دليل على اضطرابها وعدم وضوح الرؤية لديهم؟ وهل يمكن أن يكون أحد تلك المناهج أكثر ملاءمة للدرس النحوي المعاصر من المناهج الأخرى؟

إن هذا البحث يهدف إلى مناقشة ترتيب الموضوعات في كتب النحو العربي العامة، ومحاولة تبين أهم المناهج في ذلك، والنظر في اختيار المنهج المناسب للدرس النحوي العربي المعاصر، وهذه قضايا قد لا يوفيها حقها مثل هذا البحث، لكني أردت أن أُنبِّه المشتغلين بالدرس النحوي إليها، حتى تأخذ شيئًا من اهتمامهم، وحتى يتتابع النظر والبحث فيها؛ لنصل إلى تحديد ملامح المنهج الأمثل للدرس النحوي العربي، إن شاء الله تعالى.

وسوف أتناول دراسة تلك القضايا في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حدود الدرس النحوي العربي.

المبحث الثاني: أهم مناهج التأليف في النحو العربي.

المبحث الثالث: مناقشة واستنتاج.

ولست أقصد في هذا البحث الدعوة إلى تبني منهج جديد في دراسة النحو العربي، كما أني لا أهدف إلى تقديم مقترح لتيسير قواعده، فإنَّ كلامًا كثيرًا قد قيل حول التجديد والتيسير، ولعل كثيرًا من ذلك الكلام لم يثمر تجديدًا ولا تيسيرًا، ولكني أهدف إلى النظر في التراث النحوي العربي ومحاولة تقويم مناهج التأليف فيه، واستخلاص ما هو أنفع للدارس من تلك المناهج، مما قد يسهم في تجديد المنهج، أو يعين في تيسير القواعد.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: حدود الدرس النحوي العربي.

النحو أحد فروع اللغة، فقد انتهى الدرس اللغوي الحديث إلى دراسة اللغة في عدد من المستويات، أشهرها[1]:

١- علم الأصوات، ويدرس أصوات اللغة.

٢- علم الصرف، ويبحث في الوحدات الصرفية، والصيغ اللغوية؛ أي الكلمة

٣- علم النحو، ويبحث في التراكيب، وما يرتبط بها من خواص؛ أي الجملة.

٤- علم المعنى، ويدرس المعنى، سواء كان مقصورًا على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم على دراسة معانيها في التركيب.

وكانت كتبُ علماء العربية المتقدمين تضم معظم تلك العلوم على نحو متداخل، مثل ما نجد في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، والأصول لابن السراج (٣١٦هـ)، لكن العلماء اللاحقين عملوا على تمييز مباحث كل فرع من فروع الدراسة اللغوية، وظهرت مؤلفات مستقلة في كل علوم اللغة.

وكانت بوادر ذلك التمييز قد ظهرت في وقت مبكر، متمثلة بما أُلِّف من كتب في التصريف[2]، وكان هذا الاتجاه قد تبلور لدى ابن جني (ت٣٩٢هـ)، فقال في كتاب المنصف في شرح

تصريف المازني: «وهذا القبيل من العلم، أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة...، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم، لما كان عويصًا صعبًا، بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيءَ به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»[٣] به، وكتب ابن جني أيضًا كتاب (سر صناعة الإعراب) في علم الأصوات والحروف[٤].

وكان أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أكثر علماء العربية وضوحًا في تحديد معالم كل علم من علوم اللغة العربية[٥]، فقال في مقدمة كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب): «وحصرته في جملتين:

الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب.

والثانية في أحكامها حالة التركيب.

الجملة الأولى الإفرادية: ونقدم القول في مواد الكلم، وهي حروف المعجم عدًّا وحروف العربية عددًا ومخرجًا وصفة...، وهذه الحروف هي مواد الكلم العربية»[٦]

«القول في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد: وهو على ثلاثة أقسام، الأول ما يكون لها نفسها، الثاني ما يلحقها من أولها، الثالث ما يلحقها من آخرها.

القسم الأول: هو المسمى بعلم التصريف، وينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وستأتي، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام»[٧].

«القسم الثاني من الجملة الأولى: وهو قسمان، قسم يلحق الكلمة من أولها، وقسم يلحقها من آخرها. القسم الأول: همزة الوصل ... القسم الثاني: وهو ما يلحق بالكلمة من آخرها، وهو علامة التثنية، وعلامة الجمع على حده، وياء النسب، وعلامة التأنيث، ونون التوكيد، ونون التنوين»[٨].

«الجملة الثانية: في أحكام الكلمة حالة التركيب، وهي إعرابية، وغير إعرابية، وغير الإعرابية: البناء والحكاية، والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، والتقاء الهمزتين من كلمتين، ولحاق علامة التأنيث للفعل لأجل مرفوعه، والعدد، والكناية عن العدد، والوقف»[٩].

«القسم الثاني في أحوال الكلمات حالة التركيب التي هي إعرابية..»[١٠].

ويبدو أن مباحث علم الأصوات ظلت مختلطة في مؤلفات علماء العربية بالمباحث الصرفية والنحوية، ولم يخلصها من تلك المباحث إلا علماء التجويد، على نحو ما يقول الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ): «اعلم أن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»[11].

ولم تستقل مباحث علم الأصوات في جهود علماء العربية في مؤلفات خاصة بها، على الرغم من أن ابن جني حاول ذلك في كتابه (سر صناعة الإعراب)، بل ظلت متداخلة بموضوعات الصرف خاصة، وقلّت تلك المباحث في مؤلفات المتأخرين إلى أضيق الحدود.

إن تأليف عالم واحد كتابين أحدهما في النحو والآخر في الصرف دليل أكيد على تميز مباحث هذين العلمين لديه، كما فعل أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)، فكتب أولاً (الكافية في النحو) ثم أتبعها (بالشافية في الصرف).

ولم يتحول ذلك اتجاهًا عامًّا في التأليف، فظل كثير من مؤلفات علماء العربية يُدرِج مباحث الصرف ضمن كتب النحو، على نحو ما فعل محمد ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، الذي كان معاصرًا لابن الحاجب، في كثير من مؤلفاته، التي كان لها أثر كبير في الدرس النحوي العربي. كما فعل في ألفيته المشهورة بالخلاصة، وكتابه الآخر المشهور بتسهيل الفوائد، ومقدمته الموسومة بعمدة الحافظ وعدة اللافظ. فقد بحث فيها أهم موضوعات الصرف، لكنها كانت تحتل الأبواب الأخيرة من تلك الكتب، وهذا يدل على استحضاره التمايز بين موضوعات العلمين، على الرغم من جمعه لها في كتاب واحد.

إننا إذا أردنا أن نحدد ميدان النحو، وأن نحصر موضوعاته، كما تصورها علماء العربية، فإن ذلك أمر في متناول يد الدارس، وهي تتلخص بالموضوعات التي تتناول بالدراسة الأحكام المترتبة على استعمال الكلمات في التركيب، ويمكن تقديم قائمة مركزة بتلك الموضوعات بالاستناد إلى ما أدرجه ابن الحاجب في الكافية، وأبو حيان في ارتشاف الضربِ، مراعيًا ترتيب ابن مالك لتلك الموضوعات في ألفيته، مع ملاحظة أمرين:

الأول: انفراد بعض المؤلفين بإدراج بعض الموضوعات ضمن أبواب النحو، لا يدرجها آخرون.

والأمر الثاني: أن هذه الموضوعات تكاد تكون موضع إجماع من النحويين، على الرغم من اختلاف مناهجهم في ترتيبها، وطريقة تناولها، وهو ما سنقف عنده في المبحث الآتي، إن شاء الله، وإنما نريد هنا حصر موضوعات النحو كما استقرت عند جمهور علماء العربية وهي:

١- الكلام وما يتألف منه.

٢- المعرب، والمبني(وأنواعهما).

٣- النكرة، والمعرفة(العلم ، الضمير، الإشارة، الموصول،...الخ).

٤- المبتدأ والخبر.

٥- نواسخ الابتداء (كان وأخواتها، وإن وأخواتها... الخ).

٦- الفاعل، ونائب الفاعل.

٧- التعدي واللزوم والتنازع والاشتغال.

٨- المفاعيل (المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه).

٩- الاستثناء، والحال، والتمييز.

١٠- حروف الجر، والإضافة.

١١- الأسماء التي تعمل عمل الأفعال (المصدر، اسم الفاعل، ...الخ).

١٢- التعجب، وأفعل التفضيل، ونعم وبئس.

١٣- التوابع (النعت، والتوكيد والعطف، والبدل).

١٤- النداء، والاستغاثة، والندبة.

١٥- التحذير، والإغراء، والاختصاص.

١٦- إعراب الفعل.

١٧- أحكام العدد.

١٨- الحكاية.

المبحث الثاني: أهم مناهج التأليف في النحو العربي.

من كتب النحو ما أُلِّفَ في موضوع خاص، مثل حروف المعاني، وما لا ينصرف، والخلاف النحوي، والعوامل النحوية، والعلل النحوية، ونحوها. ومنها ما أُلِّفَ في دراسة قواعد العربية عامة، وهو ما نريد الحديث عن مناهج العلماء في ترتيب موضوعاته.

ويبدو أن قول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، رحمه الله، عن كتب النحو: «لكل كتاب منهج في التأليف»[١٢] قول صحيح، لكن ذلك لا يمنع من البحث عند المناهج العامة التي بنى عليها النحاة ترتيبهم موضوعات كتبهم، بغض النظر عن عدم التطابق بينها. فالمتأمل في تلك الكتب يستطيع أن يصنفها بسهولة إلى مجموعات بناء على مناهج تأليفها، وطرق ترتيب موضوعاتها، وأهمها ما يأتي:

أولا: ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب.

تنعقد الأبواب في هذا النوع من الكتب على أساس الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة في الجملة أو التركيب، فالكلمات في الجملة العربية تقع مبتدأً، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً ...الخ، وتُرتَّبُ أبواب الكتاب بناءً على ذلك، مع تناول موضوعات أُخرى ممهدة أو مكملة لتلك الأبواب. وهذه الطريقة أشهر مناهج التأليف وأكثرها استخدامًا في كتب النحو العربي.

وأقدم كتاب اتبع هذه الطريقة في التأليف كتاب سيبويه، وعلى الرغم من شكوى الدارسين للكتاب من صعوبة تبين أساس لترتيب أبوابه[١٣]، إلا أن أبوابه مبنية على أساس الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة العربية في الغالب، وتتصدر أبواب الموضوعات النحوية الأجزاء الأولى من الكتاب، وتتبعها أبواب الموضوعات الصرفية، وجاءت الموضوعات الصوتية في آخر الكتاب.

ولم يكن (المقتضب) للمبرد أحسن حالاً من كتاب سيبويه من حيث ترتيب الأبواب النحوية، فعلى الرغم من أن عناوين الأبواب مأخوذة من الوظائف النحوية للكلمات إلا أن تتابع الأبواب لا يبنى على أساس واضح، وتداخلت الموضوعات الصرفية بالموضوعات النحوية بشكل كبير، وتناثرت المسائل على نحو حمل محقق الكتاب على

عمل فهرس كبير للموضوعات، تيسيرًا للدارسين في الرجوع إليه.

ويبدو أن غموض منهج الكتاب، واضطراب منهج المقتضب، حملا ابن السراج على إعادة ترتيب موضوعات النحو. ولعل القدماء كانوا يقصدون ذلك بقولهم: «كان النحو مجنونًا حتى عقَّله ابن السراج بأصوله[١٤]. وصرَّح أبو البركات ابن الأنباري بذلك، حيث قال: «وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب (الأصول)، فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه، ورتبها أحسن ترتيب»[١٥].

والناظر في كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج (ت٣١٦هـ)، وفي كتابه الآخر (الموجز في النحو) يلمح بسهولة وضوح الخطة التي بنى عليها ابن السراج كتابيه، فهي تقوم على تقديم مباحث النحو على مباحث الصرف، وعلى تقديم مباحث الأسماء على مباحث الأفعال، وتقديم المعرب على المبني من الأسماء، وترتيب موضوعات الأسماء المعربة على أساس العلامة الإعرابية، وهو بذلك يكون قد وضع أساسًا آخر للترتيب، يقوم على تقسيم موضوعات النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات.

ولعل من المفيد ذكر العناوين الرئيسة لموضوعات النحو كما وردت في كتابي ابن السراج، مع ملاحظة أن الموجز مختصر للأصول[١٦]:

١- الكلام وما يأتلف منه.

٢- الإعراب والبناء.

٣- الأسماء المرفوعة.

٤- الأسماء المنصوبة.

٥- الأسماء المجرورة .

٦- توابع الأسماء في إعرابها.

٧- ما ينصرف وما لا ينصرف.

٨- الأسماء المبنية.

٩- إعراب الأفعال وبناؤها.

١٠- الحكاية.

وهناك مجموعة كبيرة من الكتب التي اتبعت هذا المنهج، وإن لم تتفق في التفاصيل، ظهرت بعد عصر ابن السراج، مثل كتاب (الجمل) للزجاجي(ت٣٤٠هـ)، وكتاب (الإيضاح) لأبي علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، و(الواضح) لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ)، و(اللمع) لابن جني (ت٣٩٢هـ)، و(التبصرة والتذكرة) للصيمري (مختلف في تاريخ وفاته)، وغيرها[١٧].

وترسخ هذا الاتجاه في التأليف النحوي على يد ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، في عدد من كتبه، ولا سيما في ألفيته المشهورة بالخلاصة، وكتابه الآخر (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، اللذين شُرحا عشرات الشروح، واستحوذا على جهود علماء العربية المتأخرين، وامتد تأثيرهما إلى زماننا، ولاسيما الألفية التي يدرس طلبة أقسام اللغة العربية في أكثر الجامعات العربية شرحها لابن عقيل. وسبق أن نقلت في آخر المبحث الأول عناوين الأبواب النحوية الرئيسة كما وردت في الألفية، بما يغني عن تكلف ذكرها مرة أخرى.

ثانيا: ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة:

«الكلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[١٨]، منها تتكون

الجملة، وعليها مدار الكلام، ومن النحويين من رتَّبَ كتابه على أساس نوع الكلمة، فجعل بابًا لموضوعات الأسماء، وآخر للأفعال، وثالثًا للحروف، وختم الأبواب بباب المسائل المشتركة بينها. وأشهر كتاب سار على هذا النهج كتابُ المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الذي قال في مقدمته: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حَفَدةِ الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتبًا ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصَّل) في صنعة الإعراب، مقسومًا أربعة أقسام:

القسم الأول:في الأسماء.

القسم الثاني:في الأفعال.

القسم الثالث:في الحروف.

القسم الرابع:في المشترك[١٩].

وتناول الزمخشري في أبواب هذه الأقسام موضوعات النحو في موضوعات الصرف، فتناول في القسم الأول الأسماء المعربة، وذكرها في ثلاثة أبواب: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ثم تناول المبنيات، والنسب، والأسماء المتصلة بالأفعال، وأبنية الأسماء الثلاثية مجردة ومزيدة.

وتناول في القسم الثاني المباحث المتعلقة بالأفعال، فتناول أحكام الفعل: الماضي والمضارع والأمر، والمتعدي واللازم، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، ونعم وبئس، وفعلي التعجب، وأوزان الأفعال.

وتناول في القسم الثالث المباحث المتعلقة بالحروف، فتحدث عن حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، والنفي، والتنبيه، والنداء، والاستثناء، والتفسير، والتحضيض، والتقريب، والاستفهام، والشرط، والتعليل، وحرف التذكر.

ودرس في القسم الرابع المشترك: الإمالة، وأحكام الوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، وهمزة الوصل، وزيادة الحروف، وإبدالها، والاعتلال، والإدغام[٢٠].

ثالثا: ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء:

الإعراب تغيير في آخر الكلمة يجلبه العامل، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه[٢١]، والبناء ضده، وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من الحركة والسكون لا لشيء أحدث ذلك من العوامل[٢٢]، وتتميز العربية بأنها لغة معربة تتغير أواخر كلماتها بتغير مواقعها في الجمل، وأكثر الكلمات تأتي في الجملة معربة، وهناك ترابط بين نوع الكلمة وموقعها في الجملة والحركة الإعرابية التي تأخذها. وجرى بعض المؤلفين في النحو على ترتيب الموضوعات النحوية على أساس الإعراب والبناء.

وظهرت ملامح هذا المنهج في مؤلفات ابن السراج، فعلى الرغم من أننا أدرجناها في الكتب النحوية المرتبة على أساس الوظيفة النحوية، إلا أننا نجد المادة النحوية فيها قد رتبت على أساس

الإعراب والبناء، فقدَّم الحديث عن الأسماء المعربة، وبدأ بالمرفوعات، وأتبعها بالمنصوبات، فالمجرورات، فالتوابع، ثم تحدث عن الأسماء المبنية، واتبعها بالحديث عن إعراب الأفعال وبنائها، ثم تبدأ الموضوعات الصرفية إلى آخر الكتاب.

وبرزت معالم هذا الاتجاه في الترتيب في كتاب المفصل للزمخشري، فعلى الرغم من أن الكتاب مقسم أربعة أقسام، على أساس نوع الكلمة، إلا أنّ موضوعات القسم الأول الخاصة بالأسماء جاءت مرتبة على أساس الإعراب والبناء.

ولعل هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في كتاب الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، فهو، وإن تابع الزمخشري في المفصل في ترتيب موضوعاته، فارقه في أمرين هما: الأول: لم يضع ابن الحاجب موضوعات كتابه في إطار القسمة الرباعية بشكل صحيح، أعني قسم الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشترك، والثاني: فصل ابن الحاجب موضوعات الصرف عن موضوعات النحو، وجعل لكل منها كتابًا مستقلاً .

ويمكن أن نجمل العناوين الرئيسة لموضوعات النحو في الكافية في ما يأتي:

١- مقدمة في الكلام، والإعراب، والبناء، والعامل.

٢- الأسماء المعربة (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات).

٣- الأسماء المبنية.

٤- موضوعات متعلقة بالأسماء المعربة والمبنية، مثل المعرفة والنكرة، والتأنيث والتذكير، والأسماء المتصلة بالأفعال (المشتقات).

٥- الفعل وخواصه.

٦- الحروف وأنواعها.

واعتمد هذا الاتجاه في التبويب ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في كتابه (شذور الذهب) وشرحه، فبعد المقدمات سرد ابن هشام معظم موضوعات النحو تحت العناوين الأربعة الآتية: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات[٢٣].

رابعًا: ترتيب الموضوعات بحسب العُمدة والفضلة:

الجملة ميدان علم النحو[٢٤]، وهي تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند والمسند إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية[٢٥]، وهذان الركنان هما عُمدة الكلام، وما عداهما فضلةٌ أو قيد، وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا... وإنما المقصود بالفضلة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها، بخلاف العمدة، فإنه ليس من الممكن أن يتألف كلام بدونها[٢٦].

واعتمد بعض النحويين على تقسيم الكلمات إلى عُمد وفضلاتٍ لترتيب موضوعات النحو في كتبهم، وكان السيوطي(ت٩١١هـ) قد أخذ بهذا الاتجاه في كتابه (همع الهوامع)، فيما اطلعت عليه من كتب النحو، في ترتيب الموضوعات الأساسية لعلم النحو، فذكر أن الكتاب يتألف من مقدمات وسبعة كتب، ثم قال: «المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول،

والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العمد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات، وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات، وماحُملَ عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما خُتم إليه من بقية حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما أُلحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر، وهذه الكتب الخمسة في النحو.

والسادس: في الأبنية .

والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط.

وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول..»[٣٧]

المبحث الثالث: مناقشة واستنتاج:

إن القول إن لكل كتاب في النحو منهجًا خاصًّا به يشير إلى طريقة ترتيب الموضوعات، لا إلى الموضوعات نفسها، فلم يختلف النحاة في عدد أبواب النحو وموضوعاته، وإذا حصل اختلاف بينهم في شيء من ذلك فإنه يكون في أضيق الحدود، ولا يشكل قضية تستدعي البحث، إنما وقع الاختلاف بينهم في ترتيب الأبواب، على نحو ما عرضناه في المبحث السابق.

ولا يعني التصنيف السابق لمناهج التأليف عند النحاة أن تلك المناهج لا تلتقي أو تتداخل في الكتاب الواحد، فكثيرًا ما نلاحظ تداخلها في العمل الواحد، فإذا كنا قد لاحظنا أن الزمخشري قد بوَّب (المفصل) إلى مباحث الأسماء، والأفعال، والحروف، فإننا نجده في مبحث الأسماء قد رتب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثم المبنيات، كما أنه في باب المرفوعات تناول الموضوعات بحسب وظائفها في الجملة، مثل المبتدأ والخبر، والفاعل، وهكذا في الأبواب الأخرى.

وهذا التداخل في المناهج في الكتاب الواحد لا يمنع من وضع كل عمل في اتجاه معين من اتجاهات التأليف النحوي، وذلك بحسب الأساس الذي يقوم عليه ترتيب الأبواب، فإذا قسمنا الكتاب النحوي إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، فإننا ننظر في تحديد منهجه إلى عناوين الأبواب لا إلى عناوين الفصول.

وحين حددت في المبحث السابق أهم مناهج التأليف النحوي، كنت أنظر إلى الاتجاهات العامة، وأعتمد على ما تيسر لي من كتب النحو، وربما أهملت الإشارة إلى عدد من كتب النحو حين أجد أن طريقة ترتيب الموضوعات فيها لا تضيف شيئًا جديدًا إلى الاتجاهات التي ذكرتها، كما أن من

المحتمل أن يكون بعض ما لم أطلع عليه من كتب النحو يحمل إضافة إلى ما ذكرته، ولكني أحسب أن الاتجاهات التي ذكرتها هي أهم ما يمكن أن يقف عليه الدارس.

وإن المهم بعد ذلك مناقشة تلك الاتجاهات، وملاحظة وجوه الضعف والقوة فيها، لأخذ ذلك في الحسبان في المنهج الذي يقوم عليه درسنا النحوي اليوم.

أولا: مناقشة مناهج التأليف النحوي القديمة:

١- إن ترتيب الموضوعات النحوية بحسب وظيفة الكلمة في الجملة أكثر مناهج التأليف استخدامًا. كما أنه أكثرها توافقًا مع طبيعة موضوع النحو الذي يقوم على دراسة الجملة ومكوناتها. فإذا كانت الكلمة واقعة في صدر الجملة، وقامت بوظيفة (المبتدأ)، فإن هذا المنهج يقتضي أن نحدد الخبر الذي يكمل الجملة، سواء كان اسماً، أم جملة فعلية، أو اسمية، أم شبه جملة، ومثل ذلك أيضًا (الفعل) الذي يقتضي تحديد الفاعل حتى تتم الجملة، ويلزم في هذا المنهج النظر في مكملات الجملة الأخرى، وهكذا تتحقق في ظل هذا الاتجاه في ترتيب الموضوعات النحوية دراسة الجملة دراسة كاملة في صعيد واحد.

ولا ينبغي أن يحملنا اتفاق النحاة على طريقة واحدة في ترتيب الموضوعات في هذا الاتجاه على التغاضي عن الجوانب المهمة التي يحققها في الدراسة، وإذا كانت كتب النحويين الأولى تفتقر إلى المنهجية الواضحة، فإن تطور التأليف، وتعمق النظر، وتراكم الخبرة، قد أوصلت الدرس النحوي في ظل هذا الاتجاه إلى نوع من الاستقرار في ترتيب الموضوعات على نحو ما جاءت مرتبة في ألفية ابن مالك، وهو ترتيب يصلح أن يكون أساسًا لترتيب أفضل لموضوعات النحو.

٢- يبدو أن ترتيب الموضوعات على أساس نوع الكلمة يؤدي إلى مشكلة منهجية، هي تشتت مواضع معالجة القاعدة، التي تحكم ظاهرة لغوية واحدة، إضافة إلى أن هذا المنهج لا يتوافق مع طبيعة الدرس النحوي، الذي يتخذ من الجملة ميدانًا له، أما الكلمة المفردة فإنها ميدان الدرس الصرفي، والنحوي وهو يدرس الجملة، يحتاج إلى تحديد نوع الكلمة، لكن لا يستدعي جعل نوع الكلمة عنوانًا لمباحث الجملة.

وأوضح مثال على ذلك معالجة الزمخشري لنواسخ الابتداء، فمن ناحية نوع الكلمة فإن (كان) وأخواتها دُرِسَت في باب الأسماء، وباب الأفعال، (وإنّ) وأخواتها دُرست في باب الأسماء وباب الحروف. ومن ناحية الحركة الإعرابية فاسم (كان) وخبر (إن) يتبعان المرفوعات من باب الأسماء، وخبر (كان) واسم (إن) يتبعان المنصوبات من الباب نفسه، وهذا يعني معالجة الجملة الواحدة في ثلاثة مواضع متباعدة، وقد يعتذر لذلك بأن كل موضع يُعنى بجانب واحد من جوانب الجملة، لكن مع ما في ذلك من التكرار، فإن فيه ما يناقض متطلبات التيسير على المتعلم، وما ينافي أصول البحث للظاهرة اللغوية الواحدة.

ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن بحث (إنَّ) وأخواتها قد جاء في ثلاثة مواضع، في الجزء الأول، والثاني، والثامن في شرح المفصل لابن يعيش، الذي تابع الزمخشري في ترتيبه لموضوعات الكتاب. فجاء في باب المرفوعات من الأسماء: قال الشارح: «اعلم أن هذه الحروف، وهي إن وأخواتها، وهي ستة: إنَّ وأنَّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأنَّ، من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرًا، وإنما عملت لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه...»[٢٨]

وجاء في باب المنصوبات من الأسماء: قال الشارح: «لما حصر المنصوبات، وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها، وإن وأخواتها ههنا؛ لأن لكل واحد منهما منصوبًا، كما أن له مرفوعًا، فخبر كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول...»[٢٩].

وجاء في باب الحروف عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل): قال الشارح: «قد تقدم الكلام على هذه الحروف مفصلاً، ونحن نشير إلى طرف منه مجملاً، فنقول: هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل...»[٣٠]

وجاء بحث القضايا المتعلقة بباب (إنَّ وأخواتها) مفصلاً في الموضع الثالث الخاص بالحروف، فقد استغرق أكثر من ثلاثين صفحة، وجاء بحثها في الموضعين الأول والثاني في بضع صفحات، وأكثر الموضوعات جاءت في الموضع الثالث مما يتعلق بالتركيب، وكان حقه أن يبحث في الموضعين الأولين، بل إن الأفضل بحث موضوعات هذا الباب كلها في موضع واحد.

٣- ليس ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب بأسعد حظًّا من ترتيبها بحسب نوع الكلمة، فهذا الترتيب يؤدي أيضًا إلى تشتيت دراسة الموضوع الواحد في أكثر من موضع. فقد تحدث ابن الحاجب في الكافية عن خبر (إنَّ) وأخواتها في المرفوعات[٣١]، وتحدث عن اسم (إنَّ) واخواتها في باب المنصوبات[٣٢]، حديثًا موجزًا، ثم تحدث عنها حديثًا مفصلاً في باب الحروف المشبهة بالفعل[٣٣]. ومثل ذلك ما فعله ابن هشام في شرح شذور الذهب، في توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب[٣٤].

٤- يبدو أن ترتيب الموضوعات بالاستناد إلى مكانها في الجملة بحسب كونها عمدة أو فضلة أكثر مناهج النحاة توافقًا مع طبيعة الدرس النحوي، الذي يدور أساسًا حول الجملة، وهذا الاتجاه يلتقي الاتجاه الأول القائم على أساس الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة، إلا أن ذلك الاتجاه لم يقسم الوظائف النحوية إلى عمدة وفضلة، وإنما يعرضها المؤلفون عرضًا يتوافق مع أنواع الجملة ومكوناتها، من غير أن يصرّحوا بالأساس الذي رتبوا الموضوعات عليه.

وهذا الاتجاه في ترتيب الموضوعات النحوية يسمح بجمع الموضوعات المتشابهة، أو التي تعالج قضايا ذات طبيعة واحدة في سياق واحد، فحين ذكر السيوطي المرفوعات في العُمد ضمَّ إليها طائفة من المنصوبات، وإن كان النصب علمًا للمفعولية، وهي المنصوبات التي أصلها المبتدأ

والخبر، فقال: «الكتاب الأول في العمد، وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ»[٣٥] وقال عن النواسخ: «هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء، وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، وما أُلحق بذلك»[٣٦]. وقال في باب الفاعل: «لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل، انحصرت العمد في ذلك»[٣٧].

ويمكن أن يلاحظ الدارس على منهج السيوطي في همع الهوامع عدة ملاحظات، منها:

الأولى: إدراجه موضوعات الصرف في الكتاب، وهو اتجاه قديم، إلا أن من المتأخرين من حاول التخلص منه، كما فعل ابن الحاجب.

الثانية: قد يوحي لفظ(الفضلة) بعدم أهمية الموضوعات المدرجة في هذا الباب، وهي عنصر أساسي في الجملة التي تأتي فيها، وقد لا يستقيم الكلام بدونها، ودراستها في إطار الجملة أولى من بحثها تحت عنوان الفضلة .

الثالثة: أدرج السيوطي في آخر المرفوعات في باب العمد المرفوع من الأفعال[٣٨]، وأدرج في آخر المنصوبات في باب الفضلات المنصوب من الأفعال[٣٩]، فإذا كان الفعل من العمد، فإن حقه أن يبحث في باب العمد، سواء أكان منصوبًا أم مرفوعًا، على نحو ما درس منصوبات النواسخ في باب العمد.

ثانيا: مناهج الكتب النحوية الحديثة:

إن مسيرة علم النحو الطويلة قد أنضجت الفكر النحوي العربي في الشكل والمضمون، أعني في التبويب وفي القواعد، لكن العقل البشري لا يكف عن التفكير في تحسين معارف الإنسان وتطويرها، وأساليب التعبير عنها، ومن ثم ظلّ التفكير في منهج أمثل لترتيب الموضوعات النحوية يعتمل في عقول المهتمين بالنحو العربي، كما ظل يعتمل في عقولهم التفكير في تيسير قواعده.

وكان أكثر جهود المحدثين ومحاولاتهم متجه نحو تيسير القواعد[٤٠]، أما ترتيب الموضوعات فإن كثيرًا من المحدثين كان يسير على وفق ترتيب ألفية ابن مالك لموضوعات النحو، فأكبر عملين كُتبا في العصر الحديث في النحو العربي، مما اطلعت عليه، جاءا على ذلك الترتيب، وأعني بهما: كتاب (النحو الوافي) للأستاذ عباس حسن، وكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل صالح السامرائي، على ما بينهما من فرق في طريقة عرض الموضوعات، وفي النواحي التي يؤكدان عليها في كتابيهما.

أما الاستاذ عباس حسن، فإنه صرّح بأنه سوف يلتزم في كتابه (النحو الوافي) بتسجيل أبواب النحو مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته المشهورة، وعلل ذلك بقوله: «وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب ألفية ابن مالك، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعمله في مصر، وغير مصر من تمسك بعض المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد في دراستها، واستظهارهم كثيرًا منها؛ للانتفاع بها حين

يريدون، وقد تخيرنا لها مكانًا في ذيل الصفحات يقربها من راغبيه، ويبعدها من الزاهدين فيها.

«وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك؛ لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو، فوق شيوعه، أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم.

«ويشيع بعدُ الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف... كما فعل الزمخشري في مفصله، وتبعه عليه شراحه، وهذه الطريقة حميدة أيضًا، ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً، فالمبتدأ يلازمه الخبر، أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه، والمفعول لابد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل وحده، أو الفاعل كذلك؟ .

«وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم»[٤١].

وأما الدكتور فاضل السامرائي، فإنه وضح في مقدمة كتابه (معاني النحو) هدفه من تأليف الكتاب، وهو دراسة النحو على أساس المعنى، وقال: «إن هذا الكتاب محاولة في فقه النحو على النهج الذي أسلفته، إنه محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة، وشرح معنى كل تركيب»[٤٢]. لكنه لم يصرح بالخطة التي يسير عليها في ترتيب أبواب الكتاب، ووجدت من النظر في تتابع أبوابه أنه يسير على وفق ترتيب ألفية ابن مالك أيضًا. مع اختلافه عنه في أمرين:

الأول: إخراجه للموضوعات الصرفية من كتابه، والآخر: حديثه عن الجملة وظاهرة الإعراب في العربية في الجزء الأول[٤٣]، وإضافته باب الأساليب في الجزء الرابع[٤٤]، وتغييره موضع باب النداء وملحقاته في آخر هذا الجزء.

ومن المؤلفات الحديثة في النحو العربي التي تستحق أن يوقف عندها لتميزها بمنهجها وغاياتها كتاب (التطبيق النحوي) للدكتور عبده الراجحي، الذي أراد من خلاله عرض النحو العربي القديم بأسلوب سهل قريب من نفوس المتعلمين، وقال عن تبويبه: «وقد قسمناه بابين: أولهما عن الكلمة، وثانيهما عن الجملة، ثم ألحقنا به قسمًا خاصًا عن بعض المتفرقات التي لها استعمالات معينة إضافة إلى نماذج إعرابية»[٤٥].

والباب الأول من (التطبيق النحوي) الخاص بالكلمة يتناول مسائل لها مساس بالتركيب، وليست من باب الصرف، مثل تحديد نوع الكلمة، والإعراب وعلاماته، والبناء، والأسماء المبنية.

ويتكون الباب الثاني من أربعة فصول هي:

الفصل الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والنواسخ.

الفصل الثاني: الجملة الفعلية: الفاعل، ونائبه، والمفاعيل الخمسة، وبقية المنصوبات (الحال، والتمييز والمنادى، والمستثنى). ودرس فيه أيضًا الجمل التي تتردد بين الاسمية والفعلية، وهي جملة التعجب، وجملتا المدح والذم.

الفصل الثالث: مواقع الجملة، ودرس فيه الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي لا محل لها منه.

الفصل الرابع: شبه الجملة.

وتتضمن الملاحق: التوابع، والممنوع من الصرف، والعدد، ومتفرقات، ونماذج تطبيقية على نصوص من القرآن الكريم، والشعر العربي[٤٦].

وعلى الرغم من أن الدكتور عبده الراجحي التزم بمصطلحات النحو القديمة، وسار على نحو يقارب تتابع الموضوعات عند ابن مالك في ألفيته، إلا أنه وضع ذلك كله في إطار جديد، وتتابع محكم، يبلغ بالدرس النحوي العربي غايته أو قريبًا من تلك الغاية.

ثالثا: استنتاج

إنَّ أول استنتاج يؤدي إليه العرض السابق لمناهج التأليف النحوي وما تبعه من مناقشة، استبعاد المناهج التي لاحظنا أنها تؤدي إلى توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب من أبواب النحو، وأخص منها المنهج القائم على أساس نوع الكلمة، متمثلاً بالمفصل للزمخشري، والمنهج القائم على علامة الإعراب متمثلاً بكافية ابن الحاجب، ونحن حين نقرر ذلك لا ندعو إلى إسقاط هذه الكتب من مصادر الدرس النحوي العربي، فلا شك في أن هذه الكتب من مصادر الدرس النحوي العربي، فلا شك في أنَّ هذه الكتب ستظل في طليعة مصادر ذلك الدرس من حيث المادة التي فيها، لكن طريقة ترتيب الموضوعات فيها ليست الطريقة المُثلى التي نبحث عنها.

أما الاتجاهان اللذان يعتمدان في ترتيب الموضوعات على الوظيفة النحوية، وعلى تقسيم تلك الوظيفة إلى عُمدة وفضلة، فإنهما أقرب إلى روح النحو والأساس الذي يقوم عليه، وهو دراسة الجملة، ويمكن أن تُعاد صياغتهما في ضوء المنهج الذي سار عليه الدكتور عبده الراجحي في (التطبيق النحوي)، مع تغيير ما يلزم تغييره من تقديم موضوع أو تأخيره؛ لنصل إلى صورة مثلى للمنهج الذي نبحث عنه.

وأقترح بعد ما تقدم من عرض ومناقشة أن تدرس موضوعات النحو العربي تحت العناوين الرئيسة الآتية:

١- مكوِّنات الجملة في العربية (الكلمة وأنواعها، والمعرب والمبني...).

٢- الجملة في العربية وأنواعها (الاسمية، والفعلية، وشبه الجملة).

٣- مُكمِّلات الجملة في العربية (التوابع، والمنصوبات من غير المفاعيل، والأساليب).

ولا يصعب على المتتبع حشد موضوعات النحو تحت هذه العناوين، وقد يحصل اختلاف في وضع بعض الموضوعات في هذا الباب أو ذاك، لكن ذلك فيما أحسب سوف يكون في حدود ضيقة. والموضوع يحتمل التفصيل، وحسبي أني لفتّ نظر أهل العربية إليه، وعسى أن يعنى أحد الباحثين بـ (اتجاهات التأليف في النحو العربي، ومناهج المؤلفين).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ■

الحواشي

١- ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة:١٢٢، دراسات في علم اللغة:١٢.

٢- ينظر: الفهرست:٦٣، ٦٥، ٦٩

٣- المنصف:١/٢-٥.

٤- ينظر:سر صناعة الإعراب: ١/١٠.

٥- كان السكاكي (يوسف بن محمد ت٦٢٦هـ) قد ميَّز بين موضوعي الصرف والنحو في كتابه (مفتاح العلوم)، فنص على أن موضوع الصرف (المفرد)، وموضوع النحو (التأليف). مفتاح العلوم: ٨.

٦- ارتشاف الضرب:١/٤-١٢.

٧- المصدر نفسه:١/١٣.

٨- المصدر نفسه:١/٢٤٩-٢٥١

٩- المصدر نفسه:١/٣١٤

١٠- المصدر نفسه:١/٤١١

١١- المفيد:٣٩، والواضحة:٣٠.

١٢- المقتضب للمبرد١/٤ الملحق.

١٣- ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري:٣٢.

١٤- معجم الأدباء:١٨/١٩٨.

١٥- نزهة الألباء:١٨٦.

١٦- ينظر: فهرس موضوعات كتاب الأصول وكتاب الموجز.

١٧- ينظر: فهرس موضوعات كتاب الجمل للزجاجي، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، والواضح للزبيدي، وشرح اللمع لابن برهان العكبري، والتبصرة والتذكرة للصيمري.

١٨- كتاب سيبويه:١/١٢.

١٩- شرح المفصل:١/١٧.

٢٠- ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري:١٠٨.

٢١- ينظر، الخصائص:١/٣٦، همع الهوامع:١/١٤.

٢٢- ينظر، المصدران السابقان:١/ ٣٨، ١/١٥.

٢٣- ينظر، فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام.

٢٤- ينظر: التطبيق النحوي:٧٧.

٢٥- ينظر: سيبويه،١/٢٣،شرح المفصل:١/٧٤.

٢٦- معاني النحو: ١/١٤.

٢٧- همع الهوامع: ١/٣.

٢٨- شرح المفصل:١/١٠١.

٢٩- المصدر نفسه: ٢/٩٦.

٣٠- المصدر نفسه: ٨/٥٤.

٣١- ينظر: شرح الكافية:١/١٠٩.

٣٢- المصدر نفسه:١/٢٥٥.

٣٣- المصدر نفسه:٢/٢٤٥-٣٦٣

٣٤- ينظر، فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام.

٣٥- همع الهوامع:١/٣.

٣٦- المصدر نفسه:١/١/١١١.

٣٧- المصدر نفسه:١/١٥٩.

٣٨- المصدر نفسه:١/١٦٤.

٣٩- المصدر نفسه:٢/٢

٤٠-ينظر، عن تلك المحاولات، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية:٤٦-٧٠.

٤١- النحو الوافي:١/١٠-١١.

٤٢- معاني النحو:١/٩.

٤٣- المصدر نفسه:١/١١-٤٠.

٤٤- المصدر نفسه:٤/٤٣٢.

٤٥- التطبيق النحوي:٧.

٤٦- ينظر، تفصيل تلك الموضوعات في فهرس الكتاب:٤٥٧-٤٧٩.

المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تح.د. أحمد النماس، ط١ القاهرة، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تح.عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ألفية ابن مالك ، مكتبة القاهرة، د.ت.
- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري،تح. د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تح. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- **التطبيق النحوي**، للدكتور عبده الراجحي،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- **تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية** ، للدكتور محمد أحمد السيد، تونس، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- **الجمل في النحو**، للزجاجي، تح.د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.
- **الخصائص**، لابن جني، تح محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠.
- **دراسات في علم اللغة**، للدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف، مصر،١٩٧٣م.
- **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، للدكتور فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
- **سر صناعة الإعراب**، تح. مصطفى السقا وآخرين، ط١، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- **شرح الشافية**، للرضي الاستراباذي، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- **شرح الشافية**، للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام، تح.الفاخوري، ط١، دار الجيل ، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك، تح. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، تح.د. فائز فارس، ط١. الكويت ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة.
- **شرح الواضحة في تجويد الفاتحة**، لابن أم قاسم المرادي، تح. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.
- **الفهرست**، لابن النديم، تح. رضا تجدد، طهران،١٩٧١م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، القاهرة.
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القادر الجرجاني، تح. د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- **معاني النحو**،**للدكتور فاضل السامرائي**، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، دار المأمون، دمشق.
- **مفتاح العلوم**، **للسكاكي**، ط١، دار الكتب العلمية،١٤٠٢هـ١٩٨٢م.
- **المفيد في شرح عمدة المجيد**، لابن أم قاسم المرادي، تح. د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **المقتضب**، للمبرد، محمد بن يزيد، تح.محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، لمحمد أحمد، أبو الفرج، ط١، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٦٦م.
- **المنصف شرح تصريف المازني**، لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى ورفيقه، ط١، مصطفى البابي الحلبي، مصر١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- **الموجز في النحو**، تح. مصطفى الشويمي ورفيقه، بيروت ١٩٦٥م.
- **النحو الوافي**، لعباس حسن، ط٥، دار المعارف بمصر١٩٧٥م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لابن الأنباري، تح.د. إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.
- **الواضح في علم العربية**، لمحمد بن الحسن الزبيدي، تح. أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.